

الفصل: الرابع

وحدة: تاريخ الشرق الأقصى

الأستاذ: محمد مناقشي

المحاضرة رقم: 5

السنة الجامعية

2021-2020

جامعة ابن طفيل	السنة الجامعية: 2020-2021
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	وحدة تاريخ الشرق الأقصى
شعبة التاريخ والحضارة	الأستاذ: محمد منقاشي
الفصل الرابع	المحاضرة رقم: 5

إن القضية المركزية المرتبطة بإشكالية تحديث اليابان في القرن 19م، مرتبطة بالتطورات التي عرفها المجتمع الياباني، ففئة التجار استطاعت مراكمة ثروات هائلة جعلتها في وضعية لا تقل أهمية عن وضع البرجوازية في أوروبا، وقام عدد من الأسر التجارية، التي اغتنت في عصر توكوغاوا، بدور فعال في التوجه الرأسمالي بعد إصلاحات الميجي. كما طورت هذه الأسر عددا من الممارسات والمهارات التي لعبت دورا مهما في تطور النظام الرأسمالي في اليابان، كتسيير المؤسسات التجارية ذات الفروع والاختصاصات المتعددة، وتيسير القروض على نحو يشبه النظام البنكي الأوروبي، كما عرف عصر توكوغاوا حركات اجتماعية تمثلت في انتفاضة الفلاحين في نهاية عصر توكوغاوا، والتي يعتبرها دعاة وأنصار المذهب الماركسي تعبيرا عن الصراع الطبقي، و عاملا أساسيا و ممهدا لإصلاحات الميجي.

تجدر الإشارة إلى استمرار القيم الاجتماعية التي سادت خلال عصر توكوغاوا حتى العصر الراهن كقيمة التراتب، والتي ما تزال تتحكم في العلاقات الاجتماعية، وفي المقاولات والشركات الصناعية وغيرها. هناك أيضا، بالإضافة إلى قيمة التراتب نجد قيمة أخرى، تتمثل في علاقة التبعية التي تشكل اليوم عنصرا إيجابيا في نجاح الشركات اليابانية، فصاحب الشركة يعتبر العمال أتباعا له أو أبناءه بالتبني يوفر لهم العمل مدى الحياة، ويسهر على مصالحهم مقابل إخلاصهم وولائهم له.

بوادر التحديث

حققت اليابان منجزات، خصوصا في عصر توكوغاوا، وضعت اليابان في مسار التحديث بعيدا عن التأثير الأوروبي، كما برزت فكرة الإصلاح بعد أن طال التدخل الإمبريالي دول الشرق الأقصى، خصوصا بعد **حرب الأفيون**، و قد عرفت اليابان خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا شمل قطاعات عدة ، كقطاع الاقتصاد والتعليم والثقافة و المواصلات وغير ذلك مما يمس حياة الإنسان اليومية، و هو تطور يمكن أن نقارنه بما كان يحصل في أوروبا منذ قيام عصر النهضة، على الرغم من التزام اليابان بسياسة العزلة التي حالت دون اتصال اليابانيين بالغربيين.

الواقع أن استمرار نظام باكوهان، والذي كان يحمل في مجمله طابع الحكم الاستبدادي، وبعضاً من ملامح النظام الفيودالي، لم يمنع هذه الطفرة التي يستعصي فهمها، والتي ليس لها تفسير واحد يمكن أن نقف عنده، بل هناك تضافر عدة عوامل، فسياسة العزلة مثلاً، شكلت سبباً في النمو الاقتصادي في اليابان، والأمن والاستقرار الاجتماعي كان سبباً في التمدن والعمران وتحسين طرق المواصلات، و تكريس مبادئ كونفوشيوس كان سبباً في نشر التعليم، وانتشار التعليم كان سبباً في ازدهار دور النشر و الثقافة الشعبية من مسرح و أدب إلى غير ذلك.

عرفت اليابان خلال عصر توكوغاوا نمواً في القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة قطاع الزراعة، والذي ظل المؤشر الرئيسي وعماد الاقتصاد الياباني قبل إصلاحات الميجي، بالإضافة إلى تضاعف إنتاج الأرز مرتين و نصف خلال عصر توكوغاوا، وقطاع التعدين الذي عرف طفرة خلال القرنين 16م و 17م شكل العمود الفقري في التبادل التجاري مع الخارج، كما أمكن رصده في حجم التجارة الداخلية، و انتشار النقد في مبادلات السلع، وظهور فئة من التجار راكمت ثروات هائلة. وعموماً، فإن الاقتصاد الياباني خلال عصر توكوغاوا مر بمرحلة نمو سريع دامت من مطلع القرن 17م حتى منتصف القرن 18م ثم مر بفترة ركود استمرت إلى العقود الأولى من القرن 19م.

الواقع أن هذا النمو الذي عرفته اليابان لم يبدأ مع عصر توكوغاوا، بل توجد مؤشرات تبين أن الانطلاقة الاقتصادية بدأت مع الفترة الأخيرة من الحرب الأهلية، وخلال فترة التوحيد في النصف الثاني من القرن 16م. فالإطار السياسي الذي نجم عن الحرب الأهلية نتج عنه ظهور شبه دويلات صغيرة تتنافس في ما بينها، و ظهور رغبات توسعية لدى القائمين على تلك الدويلات (الدايميو) للوصول إلى سدة الحكم على الصعيد المركزي.

ازدادت حدة هذا التنافس بين الدويلات في النصف الثاني من القرن 16م (وهي فترة التوحيد)، وتطور النشاط التجاري مع الخارج، كما ازدهرت مشاريع الري، التي ساهمت بشكل كبير في زيادة المساحة المزروعة، وزيادة مماثلة في إنتاج الأرز. ويميل بعض المختصين إلى الاعتقاد بأن هذه المرحلة تشكل بداية ثورة زراعية في اليابان، كما أن إقبال الدايميو وزعماء التوحيد على بناء القلاع وإحداث مراكز حضرية جديدة، كان سبباً في حركة اقتصادية ورواج تجاري، و ازدهر عدد من الحرف المرتبطة بالبناء، التي تطورت معها تقنيات تم استغلالها في مشاريع الري على وجه الخصوص.

يذهب الباحثون في الدراسات التاريخية حول الاقتصاد الياباني إلى القول بأن اليابان عرفت تحولاً اقتصادياً في نهاية القرن 16م، وقطيعاً مع اقتصاد العصور الوسطى اليابانية. انعكس النمو الاقتصادي وزيادة إنتاج الأرز على

النمو الديمغرافي. فخلال عصر توكوغاوا، انتقل عدد سكان اليابان من **12 مليون نسمة** في مطلع القرن **17م**، إلى حوالي **32 مليون نسمة** في منتصف القرن **19م**. وحظي تزايد سكان اليابان، بوتيرة متسارعة خلال عصر توكوغاوا، باهتمام مؤرخي هذا العصر، ذلك أن تلك الزيادة مثلت طفرة ديمغرافية غير مسبوقة في تاريخ اليابان، واعتبرها الباحثون مؤشرا إيجابيا في طريق عملية التحديث.

لاشك أن زيادة السكان بوثيرة متسارعة أثارت قلق الباحثين منذ أواخر القرن **18م**، أي منذ أن نشر **مالتوس** **Malthus** تحذيرا سنة **1798م** بشأن الأخطار الناجمة عن عدم التناسب المحتمل بين السكان و الموارد الاقتصادية، و هو أمر يصدق على بعض الدول النامية اليوم، غير أن آراء معظم الباحثين تتفق على أن الزيادة الديمغرافية تكون عاملا مساعدا على النمو الاقتصادي إن ظلت في حدود معقولة. فأوروبا مثلا عرفت خلال عصر الثورة الصناعية طفرة ديمغرافية لم تشكل عائقا أمام تطورها الاقتصادي. وأبرز نموذج في هذا الباب، هو الزيادة الديمغرافية التي عرفها سكان بريطانيا في القرنين **17م** و **18م**، و التي جاءت مواكبة ومساندة للثورة الصناعية، والأمر ذاته يصدق على اليابان الذي لم يعرف ثورة صناعية، غير أنه عرف نموا في مجال الإنتاج الزراعي، و بذلك كانت طفرته الديمغرافية انعكاسا لنموه الاقتصادي. وعلى أي حال، فإن تعداد سكان اليابان لم يصل إلى الحد الذي تنطبق عليه نظرية **مالتوس**، وإن كان بعض المفكرين اليابانيين، المتأثرين بالفكر الماركسي في العقود الأولى من القرن **20م**، والذين درسوا أوضاع الفلاحين المزرية في أواخر عصر توكوغاوا، ذهبوا إلى القول بأن اليابان وقعت في نفس الورطة التي تنبأ بها **مالتوس**.

عموما، إن المعطيات الديمغرافية، إيجابية كانت أو سلبية، تعتبرُ مرآةً ينعكس عليها مستوى العيش، والوضع الصحي للسكان، وآثار المجاعات والأوبئة، وغير ذلك مما يمكن قراءته في الإحصاءات الديمغرافية إن هي توافرت.